حابي

نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 495 الخميس 12 يناير 2023

بنسبة 7.5% خلال تعاملات أمس

الدولار يصعد إلى مستوى 30 جنيها

حابي

تسارعت وتيرة هبوط الجنيه أمام الدولار، خلال تعاملات أمس الأربعاء؛ لتنخفض قيمة العملة المحلية بنسبة تقارب 7.5%.

وقفز متوسط سعر صرف الدولار بمقدار 2.06 جنيه أمس، ليصل إلى 29.65 جنيه للشراء و29.74 جنيه للبيع، مقارنة بمستوى 27.59 جنيه للشراء و27.68 جنيه للبيع، في ختام تعاملات الثلاثاء.

وخلال 5 أيام عمل للبنوك، فقد الجنيه حوالي 20% من قيمته أمام الدولار، إذ بلغ متوسط سعر الصرف 24.71 جنيه للشراء و24.79 جنيه للبيع يوم الثلاثاء قبل الماضي.

متوسط سعر العملة الأمريكية يرتفع 2.06 جنيه والبيع يسجل 29.74 جنيه

وبلغ سعر الدولار في البنك المركزي 29.63 جنيه للشراء و29.76 جنيه للبيع مقابل 27.63 جنيه للشراء و27.70 جنيه للبيع، بزيادة بين جنيهين إلى 2.06 جنيه.

وخلال منتصف تعاملات الأربعاء، ارتفع الدولار فوق مستوى 32 جنيها لدى عدد من البنوك من بينها: الأهلي أكبر بنك حكومي بالبلاد، قبل أن تتكسر موجة الصعود ويتراجع الدولار لمستوى أقل من 30 جنيها في مجموعة واسعة من البنوك المحلية.

وسجل سعر الدولار في بنكي الأهلي ومصر بختام تعاملات أمس: 29.75 جنيه للشراء و29.80 جنيه للبيع، وفي البنك التجاري الدولي 29.65 جنيه للشراء و29.75 جنيه للبيع، وفي بنكي البنك العربي الإفريقي والإسكندرية 29.55 جنيه للشراء و29.65 جنيه للبيع.

وبحسب شاشات أسعار الصرف على المواقع الإلكترونية للبنوك، سجل الدولار 32.10 جنيه للشراء و32.20 جنيه للبيع في بنكي الكويت الوطني والمصري لتنمية الصادرات، ومستوى 32.05 جنيه للشراء و32.15 جنيه للبيع في بنكي كريدي أجريكول وبلوم.

سعر البيع يتراجع في الأهلي ومصر إلى 29.80 جنيه بعد ارتفاعه فوق 32 جنيها

وبلغ سعر الدولار في مصرف أبو ظبي الإسلامي 31.80 جنيه للشراء و31.90 جنيه للبيع، وفي بنك المشرق 31.45 جنيه للشراء و31.50 جنيه للبيع، وبنك الاستثمار العربي 31 جنيه للشراء و31.10 جنيه للبيع.

وكان أعلى سعر لصرف الدولار قد بلغ الثلاثاء 27.72 جنيه للشراء و27.73 جنيه للبيع في مصرف أبو ظبي الإسلامي.

مسؤول مصرفي:

تعاملات الإنتربنك تقفز إلى 750 مليون دولار.. وتدفقات خارجية بنحو 250 مليونا

أ ش أ

كشف مصدر مصرفي مسؤول لوكالة أنباء الشرق الأوسط عن ارتفاع كبير في حجم المعاملات عبر سوق الإنتربنك الدولاري، أمس الأربعاء، لتتراوح بين 650 إلى 750 مليون دولار لأول مرة منذ شهور، وذلك بالمقارنة مع نحو 150 مليون دولار فقط كمتوسط في الفترة الماضية.

وقال المصدر إن البنوك تلقت أيضًا تدفقات قوية بالعملة الأجنبية خلال تعاملات اليوم، بقيمة تجاوزت 250 مليون دولار من مؤسسات دولية كبرى، والتي عادت للاستثمار في السوق المصرية من جديد، بعد غيابها لفترة طويلة، وهو ما يؤكد "عودة ثقة مجتمع الأعمال الدولي في الاقتصاد المصري، وفي إجراءات السياسة النقدية المتبعة مؤخرًا".

وأضاف المصدر أن سوق الصرف شهدت خلال الأيام الماضية حركة تنازلات كبيرة عن العملة الأجنبية من جانب عملاء البنوك المحلية، بعد طرح شهادات الادخار بعائد 25% سنوي و22.5% شهري، الأمر الذي ساهم في زيادة المعروض من الدولار وأدى لتراجعه بنهاية تعاملات اليوم لأقل من 30 جنيهًا بعدما كان قد كسر مستوى الـ32 جنيهًا في بداية اليوم.

وأشار المصدر إلى أنه ولأول مرة منذ شهور طويلة يعود تسعير أسهم الشركات المصرية في البورصات الدولية GDR بالأسعار الرسمية للدولار في البنوك، مما يعزز من تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الأوراق المالية المصرية.

وأكد أن التدفقات الدولارية القوية أمس تعبر عن نجاح الإجراءات والضوابط التي اتخذها القائمين على إدارة السياسة النقدية مؤخرًا، وفي مقدمتها تطبيق آلية مرونة سعر الصرف لتعكس مستويات العرض والطلب الحقيقة على العملات الأجنبية، والتركيز على استهداف معدلات التضخم عبر الأدوات المختلفة للسياسة النقدية، ورفع مستويات الفائدة بالبنوك لاستعادة الثقة في العملة المحلية.

وكشف المصدر أيضا عن تحويل شركات الصرافة العربية تدفقات دولارية جيدة لشركتي الصرافة التابعتين لبنكي الأهلي ومصر.

وتوقع أن تشهد الفترة المقبلة عمليات بيع قوية للدولار من جانب المستثمرين الأجانب والعملاء المحليين مع عودة الثقة في خطوات الإصلاح التي يقودها البنك المركزي المصري لتصحيح أوضاع سوق الصرف، للمساهمة في إعادة تعبئة الاحتياطي الأجنبي، وتعزيز الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي.

بإجمالي 8.5 مليار دولار منذ أول ديسمبر الماضي

الإفراج عن بضائع بقيمة 1.5 مليار دولار خلال 10 أيام

حابي

كشف تقرير تلقاه رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي عن الإفراج عن بضائع بلغت قيمتها أكثر من 1.5 مليار دولار، خلال الفترة من 1 إلى 10 يناير الجاري، من خلال مختلف الأنظمة، سواء نظام التسجيل المسبق للشحنات "ACI"، أو من خارجه.

وفصّل التقرير مجمل البضائع المفرج عنها خلال هذه الفترة، موضحا أن قيمة البضائع المفرج عنها للأغراض الصناعية وصلت إلى أكثر من 613 مليون دولار، متضمنة ما هو سلع غذائية، ومستلزمات صناعية أولية، أو مصنعة، وغير ذلك من قطع الغيار، والأجزاء اللازمة لهذا القطاع المهم.

كما نوه التقرير بأنه وفقا لنظام التسجيل المسبق للشحنات "ACI"، وصلت قيمة البضائع المفرج عنها خلال الفترة من 1 إلى 10 يناير الجاري، من سلعة الذرة إلى أكثر من 40.7 مليون دولار.

وسجلت قيمة المفرج عنه من فول الصويا نحو 28 مليون دولار، خلال هذه الفترة، كما سجلت الكيماويات الخاصة بالأدوية 56 مليون دولار.

وجدد رئيس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، الإشارة إلى استمرار التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية، بشأن الإسراع في إجراءات الإفراج الجمركي عن مختلف السلع والبضائع بالموانئ المصرية؛ سعياً لتوفير السلع المختلفة بالأسواق المحلية.

ونوّه بيان لمجلس الوزراء بأن شهر ديسمبر الماضي شهد الإفراج عن بضائع بنحو 7 مليارات دولار، وبذلك تصل القيمة الإجمالية لما تم الإفراج عنه منذ أول ديسمبر حتى الآن لنحو 8.5 مليار دولار.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- أسعار النفط ترتفع 3% وسط تفاؤل حيال الاقتصاد العالمي
- بنك QNB الأهلي يطرح شهادة ادخار أجل عام ونصف بفائدة 22.5%
- دافوس: التضخم أكبر خطر يهدد العالم في العاميين المقبلين
- 38 مليار دولار حجم طلبات الاكتتاب في أول طرح للسندات السعودية خلال 2023
- مؤشر البورصة الرئيسي يرتفع 0.42% بالختام والتداولات تتخطى 4.3 مليار جنيه

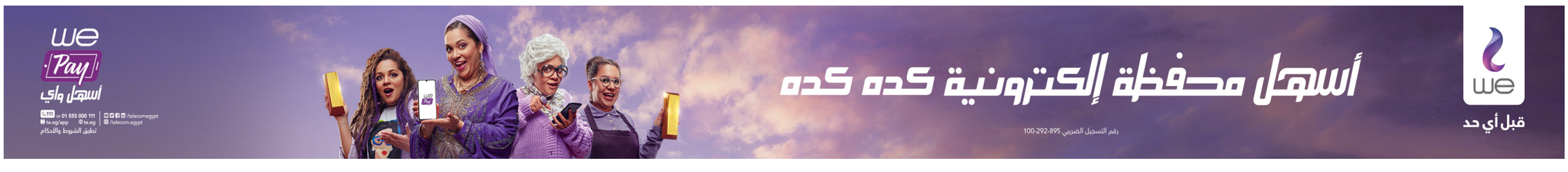

حابي HAPI JOURNAL

نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 495 الخميس 12 يناير 2023

بقيمة 150 مليار جنيه

الحكومة تطلق مبادرة جديدة لدعم الصناعة والزراعة بسعر فائدة 11%

حابي

أعلنت الحكومة عن مبادرة جديدة لدعم القطاعات الإنتاجية، الصناعة والزراعة، بقيمة إجمالية 150 مليار جنيه، وبسعر فائدة 11%.

وقال وزير المالية، الدكتور محمد معيط، إن القيمة الإجمالية للمبادرة المقترحة نحو 150 مليار جنيه، منها نحو 140 مليار جنيه تمويل عمليات رأس المال العامل، بالإضافة إلى نحو 10 مليارات جنيه لتمويل شراء السلع الرأسمالية، مشيرا إلى أنها تبدأ اعتبارا من موافقة مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوع المقبل عليها، ولمدة خمس سنوات.

كما أشار معيط إلى تحديد حجم الائتمان المتاح لكل شركة في ضوء

140 مليار جنيه لتمويل رأس المال العامل.. و10 مليارات لشراء السلع الرأسمالية

حجم أعمالها والقواعد المصرفية المنظمة لذلك، مؤكدا تقديم التمويل للشركات المنضمة للمبادرة بواقع سعر فائدة منخفض يبلغ 11%، على أن

الدكتور محمد معيط وزير المالية

تتحمل الدولة الفرق في سعر الفائدة.

وأشار وزير المالية إلى الانتهاء من بلورة المبادرة الجديدة بعد احتماعات مع ممثلي قطاع الصناعة، وأنها تأتي في ضوء مواجهة التداعيات الاقتصادية للأزمة الروسية الأوكرانية، وما تبعها من تداعيات سلبية طالت مختلف مناحي الحياة.

جاء ذلك في الاجتماع الذي عقده رئيس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، للاستعراض ملامح المبادرة الجديدة.

وأكد رئيس الوزراء مواصلة الحكومة العمل على دعم وتشجيع القطاعات الإنتاجية، وتعزيز الإنتاج المحلي، من خلال التركيز على القطاعات ذات الأولوية، ولاسيما قطاعي الصناعة والزراعة؛ من أجل تحقيق المستهدفات التنموية والاقتصادية للدولة المصرية، وزيادة قدراتنا على مواجهة تداعيات الأزمات العالمية.

وقال الدكتور مصطفى مدبولي إن هناك إجراءات عديدة اتخذتها الحكومة لدعم قطاع الصناعة، وسبق الاجتماع معكم وتم التوافق على طرح مبادرة جديدة في هذا الشأن.

وأضاف أن أي خطوة من شأنها دعم القطاعات الإنتاجية، خاصة الصناعة والزراعة ستنفذها الحكومة على الفور، وقال مدبولي: "سيتم تطبيق المبادرة فور الموافقة عليها من مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوع المقبل".

وبدوره، قال رئيس اتحاد الصناعات، المهندس محمد السويدي، إن المبادرة تناسب الشريحة الأكبر من الصناع والزراع.

حملات مستمرة على المخازن

الشطب من سجلات المستوردين لمن يبيع الأعلاف في السوق السوداء

حابي

أعلن وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، السيد القصير، الإفراج عن 150 ألف طن من الذرة وفول الصويا (مستلزمات أعلاف) بحوالي 72 مليون دولار، خلال الأسبوع الأول من شهر يناير الجاري.

وأضاف الوزير، في بيان أمس، أن الإفراج شمل 113 ألف طن من الذرة بحوالي 41 مليون دولار وحوالي 37 ألف طن من فول الصويا بقيمة حوالي 28 مليون دولار وأيضا إضافات أعلاف بحوالي 3 ملايين دولار.

وأوضح أن إجمالي ما أفرج عنه خلال الفترة من 16 أكتوبر 2022 حتى 10 يناير 2023 بلغ 1.864 مليون طن، منهم: 1.296 مليون طن ذرة و568 ألف طن فول صويا وإضافات أعلاف، بإجمالي مبلغ 928 مليون دولار.

وأضاف القصير أن الافراج مستمر بالتنسيق مع البنك المركزي المصري من خلال القطاع المصرفي، مناشدا المستوردين وأصحاب مصانع الأعلاف بعدم بيع مستلزمات الأعلاف في السوق السوداء، وأن يتحملوا مسئوليتهم في ظل هذه الظروف التي يمر بها الوطن.

وأكد وزير الزراعة أن الدولة تتعامل بمنتهى الحزم من خلال الحملات التفتيشية المستمرة على مخازن الأعلاف والمستوردين، واتخاذ الإجراءات كافة اللازمة حيال المخالفين بما في ذلك الشطب من سجلات المستوردين.

كما أشار إلى مواصلة اللجان المشكلة من وزارات الزراعة والتموين والداخلية والجهات الرقابية حملات التفتيشية على مخازن ومصانع الاعلاف والمستوردين للتأكد من عدم بيع مستلزمات الأعلاف في السوق السوداء.

يمولها البنك الدولي

شراء 120 ألف طن من القمح الروسي في مناقصة دولية

وكالات

قالت الهيئة العامة للسلع التموينية، يوم الأربعاء، إنها اشترت 120 ألف طن من القمح الروسي في مناقصة دولية بتمويل من البنك الدولي أجريت يوم الثلاثاء.

وأضافت الهيئة أن عملية الشراء تضمنت شحنتين تبلغ حمولتهما 60 ألف طن من المورد أستون أجرو بسعر 337 دولارا للطن شاملا تكاليف الشحن.

وقالت في بيان: "في إطار برنامج دعم الأمن الغذائي والقدرة على الصمود الممول من البنك الدولي... تعاقدت الهيئة العامة للسلع التموينية على كمية 120 ألف طن قمح روسي مقسمة على شحنتين".

وأوضحت أن الدفع سيكون عند الاطلاع وأن الشحن مطلوب في الفترة من 10 حتى 25 فبراير.

رئيس الوزراء:

استئناف برنامج توسيع قاعدة ملكية شركات الدولة

حابي

قال رئيس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، إن الحكومة ستعمل خلال الفترة المقبلة على استكمال برنامج توسيع قاعدة ملكية الشركات المملوكة للدولة، وإن سوق الأوراق المالية إحدى آليات تنفيذه.

وشدد مدبولي على أهمية تنسيق وتكامل الجهود والخطط بين جميع الأطراف لتقوية أداء سوق الأوراق المالية المصرية، والعمل على صياغة وتنفيذ خطط وبرامج عمل ترتقي بمستوى كفاءة وتنافسية الخدمات المتنوعة التي يقدمها القطاع المالي غير المصرفي.

وأشار إلى أن القطاع لاعب أصيل في مساعدة الكيانات الاقتصادية المختلفة على تنويع مصادر تمويلها لزيادة حجم أعمالها وتطوير أدائها بما يضيف إلى قدرات الدولة الإنتاجية ويدعم نمو الاقتصاد الوطني.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده رئيس الوزراء، مساء الثلاثاء، مع الدكتور محمد فريد، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة

فريد: اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحسين مستويات الملاءة المالية للشركات

للرقابة المالية، ورامي الدكاني، رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية.

وقال الدكتور محمد فريد إن «الرقابة المالية» تعمل حاليا بالشراكة مع مختلف الأطراف، على تبني وتنفيذ رؤية طموحة لتنمية الأسواق المالية غير المصرفية، مع الحفاظ على استقرارها وسلامة التعاملات

الدكتور محمد فريد رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

رامي الدكاني رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية

الدكاني: تطوير وإضافة منتجات جديدة لتنويع الخيارات الاستثمارية

من خلالها، وكذا تحقيق توازن يضمن حقوق مختلف الأطراف المتعاملة داخل الأنشطة المالية غير المصرفية.

وأضاف أن الهيئة تعمل حاليا على ميكنة جميع الخدمات المالية غير المصرفية لضمان تقديمها بكفاءة وجودة، وبما يعزز مستويات الشمول المالي، ودمج فئات أكثر من المجتمع للاستفادة من الأنشطة المالية غير المصرفية، سواء على مستوى التأمين أو الاستثمار أو التمويل.

كما أشار إلى أنها تعمل على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحسين مستويات الملاءة المالية للشركات للحفاظ على الاستقرار المالي للشركات بشكل خاص والأسواق المالية غير المصرفية بشكل عام.

وأكد أن سوق الأوراق المالية جاهزة لاستقبال أي طروحات جديدة عامة أو خاصة مع تعافي مستويات السيولة والتداول.

ومن جانبه، قال رامي الدكاني، رئيس البورصة المصرية، إنها تعمل على تطوير منتجات جديدة لتنويع الخيارات الاستثمارية أمام جموع المستثمرين، ومنها: المشتقات المالية، وتفعيل آلية اقتراض الأوراق المالية بغرض بيعها.

وعرض الدكاني خلال الاجتماع جهود إدارة البورصة لزيادة الاستثمار المؤسسي، لاسيما من خلال المؤسسات الحكومية والتي تلعب دورا رئيسيا في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية وتحفيز الاستثمارات الأجنبية.

نتيجة التوترات الجيوسياسية

البنوك المركزية تواصل تكديس الذهب بأعلى وتيرة منذ 55 عاما

وكالات

واصلت البنوك المركزية حول العالم شراء الذهب بأسرع وتيرة منذ عام 1967، ما يدل على أن بعض الدول حريصة على تنويع احتياطاتها بعيدا عن الدولار.

وأظهرت البيانات التي جمعت من مجلس الذهب العالمي، أن الطلب على المعدن الأصفر تجاوز المستويات السابقة خلال 55 عاما الماضية.

وأفاد أحدث تقرير صادر عن المجلس بأن المملكة العربية السعودية واصلت تصدرها لقائمة أكبر الدول العربية حيازة للذهب، والـ18 عالميًا بـ323 طنًا.

وكشف التقرير في ديسمبر الماضي عن تصدر الولايات المتحدة لاحتياطات الذهب عالميًا بنحو 8 آلاف طن و133 طنًا من الذهب، يعقبها الاحتياطي الألماني بـ3 آلاف طن و355 طنًا، وصندوق النقد الدولي باحتياطي بلغ ألفين و814 طنًا.

وقال الباحث في مجال سوق المعادن النفيسة، أدريان آش، إن "لجوء البنوك المركزية إلى الذهب يعود إلى الأوضاع الجيوسياسية التي تعكس حالة من عدم الثقة والشك وعدم اليقين" بعد أن جمدت الولايات المتحدة وحلفاؤها احتياطيات الدولار في روسيا.

وكانت آخر مرة شوهد فيها هذا المستوى من الشراء نقطة تحول تاريخية للنظام النقدي العالمي.

ففي عام 1967، اشترت البنوك المركزية الأوروبية كميات هائلة من الذهب من الولايات المتحدة، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار وانهيار احتياطي لندن للذهب.

وأدى ذلك إلى تسريع زوال نظام بريتون وودز الذي ربط قيمة الدولار الأمريكي بالذهب.

وشرح المحلل المحلل الاستثماري، برنارد دحداح، أن التوترات الجيوسياسية غيرت دوافع البنوك المركزية غير المتحالفة مع الغرب لتنويع المحفظة بعيدا من الدولار الأميركي، وهذا اتجاه لن يتغير لمدة عقد على الأقل".

وزادت جاذبية الذهب كملاذ آمن للمستثمرين بعد فرض عقوبات على البنك المركزي الروسي هذا العام بسبب غزو موسكو لأوكرانيا.

وفيما منعت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها روسيا من الوصول إلى حوالي 300 مليار دولار من الاحتياطيات المحتفظ بها بالعملات الأجنبية مثل الدولار واليورو؛ ظلت السبائك بعيدة عن متناولهم إلى حد كبير.

وارتفع الذهب فوق 2.000 دولار للأونصة في مارس من العام الماضي، إذ عززت صدمات التضخم العالمي الطلب على المعدن كأداة تحوط. ومنذ ذلك الحين؛ ارتفع الدولار الأميركي، وبيعت سندات الخزانة مع رفع الاحتياطي الفيدرالي بقوة لأسعار الفائدة.

مع ذلك، هبط الذهب على مدى سبعة أشهر متتالية في أطول سلسلة خسائر له منذ أواخر ستينيات القرن الماضي على الأقل.

برغم أن الذهب يميل تاريخيا إلى التفوق في الأداء خلال فترات الاضطراب، قد يكون الأمر مختلفا هذه المرة، لأن البنوك المركزية العالمية لا تنوي دعم النمو الاقتصادي.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- سعر بيع اليورو يتجاوز 34 جنيها والدينار الكويتي يتخطى 97 جنيها
- أسعار الذهب تواصل الصعود وعيار 21 يسجل 1900 جنيها
- منصة بينانس الرقمية تفقد 12 مليار دولار من أصولها في أقل من شهرين
- الحفر العربية توقع عقدا مع أرامكو بأكثر من 650 مليون ريال
- جولدمان ساكس يتراجع عن توقعاته بوقوع ركود اقتصادي في منطقة اليورو